المحاضرة الثانية: التبادل التجاري الدولي: النظرية والمؤسسات

1- مفهوم التبادل التجاري:

إن الإنسان يسعى دوما إلى إحداث تنويع في تلبية حاجاته ورغباته، وهو ما يجعل من عملية تلبية تلك الحاجات والرغبات أصعب وأعقد، نظرا لعدم قدرته على توفير السلع لتلبيتها لوحده، فلذلك يعمد إلى التخصص في انتاج سلع معينة بقدر يلبي حاجاته به، ليتم مبادلة(الفائض) مع الفوائض الناتجة عن الأشخاص الآخرين.

لذلك يعتبر التبادل التجاري نظام مقايضة خاص بالتبادل بين المؤسسات والأفراد للبضائع والخدمات دون الحاجة إلى استعمال الأموال، ويجري التبادل تحت الإرادة الحرة دون وجود عوامل ضاغطة على الفرد أو المؤسسة، أي أن هذه العملية لا تتم إلا بقبول كلا الطرفين بما يترتب عنه المصلحة.

2- تطور التبادل التجاري الدولي:

لم يتوقف تدخل الحكومات في حرية التبادل التجاري بين الدول عند فترة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، وإنما كان للحرب العالمية الثانية دور أكبر في تزايد هذا التدخل وتشويه الحرية التي كانت سائدة. فقد زادت هذه الحرب من معاناة شعوب الدول المتضررة منها وما لحق باقتصاداتها من تدمير ومن مشاكل تمويل المشاريع التي دمرتها الحرب، وتوفير الأموال اللازمة لاستيراد مستلزمات إعادة الإعمار وشؤون الحياة اليومية والإنسانية للمواطنين، ناهيك عن محاولة الوقوف بوجه غزو السلع والخدمات التي توفرها الشركات والدول التي لم تتضرر بالحرب لما تبقى لدى الدول المتضررة من الحرب من مشاريع والمنافسة الشديدة من السلع القادمة من الخارج.

بعد عام 1945 انقسم العالم أيديولوجيا إلى شرق وغرب مما أثر على العلاقات التجارية الدولية بما أقيم من تكتلات اقتصادية بين المعسكرين الشرقي والغربي.

إن كل هذه السلع والخدمات لم نكن قادرين على الحصول عليها لو أقتصر الأمر على ما يتوفر في البلد من موارد وإمكانات وسوف نستمر في الحاجة إلى الحصول عليها من دول أخرى بغض النظر عن العلاقات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية التي تسود بين الدولة وبين الدول الأخرى.

ولكي نحصل على سلع وخدمات تصدرها إلينا الدول الأخرى لابد أن تتوافر لدينا على ما يمكننا تصديره إليهم ليحصل التبادل وفق أسس وقواعد تطورت وسائلها وأساليبها.

3- أسباب التبادل التجاري الدولي:

لا يقتصر التبادل التجاري بين الدول على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك والرفاه فقط، وإنما للمساهمة في التنمية الاقتصادية لأطراف العلاقة دولا وشركات وشعوب عن طريق تبادل السلع والخدمات تحقيقا للمنفعة المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة.

ويرجع الاقتصاديون أسباب قيام التجارة بين الدول إلى ما يطلقون علية **بالمشكلة الاقتصادية** المتمثلة **بمحدودية الموارد المتاحة للدولة** مهما كانت درجتها من التقدم، مقارنة بالاستخدامات المتعددة والمتغيرة لها لإشباع الحاجات البشرية غير المحدودة والمتسمة بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط، مما يجعل موارد البلد عاجزة عن توفير إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع تلك الحاجات والرغبات البشرية، وهذا يتطلب أن تستغل الموارد لتحقيق أقصى إنتاج بأقل هدر وتكاليف، هذا الأمر يستلزم التخصص في الإنتاج.

4- نظريات التجارة الدولية:

على الرغم من الفوائد التي تكتسبها الدول والشركات من ممارستها للتجارة الدولية، إلا أن العوامل المؤثرة فيها عديدة ومعقدة، ولقد وضعت العديد من النظريات لتبرير عمليات التبادل التجاري بين الدول.

4-1- النظريات الكلاسيكية:

وتفسر هذه النظريات قيام التبادل التجاري الدولي على أساس الاختلاف في المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول المتبادلة.

4-1-1- نظرية الميزة المطلقة: يتمتع البلد بهذه الميزة عندما يستطيع إنتاج سلعة معينة بموارد أقل مما يمكن لبلد آخر إنتاجها من نفس العوامل ولكن أقل من البلد الأول، لكن البلد الثاني بإمكانه إنتاج سلعة ثانية بعوامل إنتاج أقل مما يمكن أن ينتجها بها البلد الأول، فعندما يحصل التبادل بينهما تتحقق الفائدة لكل منهما، ويكون كل منهما أكفأ في انتاجه سلعته من الثاني. ولقد بين آدم سميث في كتابه أن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدول سببه اختلاف إنتاجية عناصر الإنتاج وخاصة عنصر.

4-1-2- نظرية الميزة النسبية: صاحب هذه النظرية هو دفيد ريكاردو، حيث لم مبدأ الميزة المطلقة للتبادل التجاري، ولكنه وضع افتراض في حالة لو استطاعت إحدى الدول إنتاج جميع السلع بكلفة أقل من غيرها، فهل يمكن أن يحصل تبادل تجاري مربح؟

لذلك قامت النظرية على مبدأ العمل على أساس القيمة أي ثمن السلعة يحدده كمية العمل المبذول لإنتاجها، فإذا امتلك بلد ما ميزة مطلقة فإنه سوف يستفيد إذا تخصص في انتاج وتصدير السلعة المتفوق بها ويستورد تلك السلعة التي تكون ميزته الإنتاجية فيها ضعيفة.

2-4- نظرية نسب عناصر الإنتاج: وتنسب هذه النظرية إلى كلا من العالمين هيكشر وأولين، حيث قاما بإلغاء النظرتين السابقتين لعدم كفاءتهما بمجاراة الواقع. ولقد حاولا تفسير اختلاف الكلف النسبية للإنتاج بين الدول على أساس ما يتوفر لها من كل عنصر إنتاجي أي من حيث وفرته أو ندرته لأن ذلك يؤثر على سعره وعلى كمية ما تشترك منه في إنتاج السلعة، أي على دالة إنتاج السلعة، فبالبلد يصدر السلعة التي يستخدم في انتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي المتوفر فيه(المنخفض التكلفة)، ويستورد السلعة التي تتطلب في انتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي النادر(المرتفع التكلفة).

3-4- نظرية دورة حياة المنتج: بسبب التقدم التكنولوجي السريع وظهور الشركات المتعددة الجنسيات كلاعب رئيس في التبادل التجاري الدولي، لم تعد النظريات التقليدية قادرة على استيعاب هذه التطورات والتكيف تبعا لها وإيجاد التفسير المناسب الذي ينسجم مع واقع التجارة العالمية الجديد. فجاءت هذه النظرية كنموذج مناسب لشرح التوجهات الحديثة للتجارة بالسلع الصناعية والتوسع بالمبيعات والاستثمارات الأجنبية.

5- المؤسسات:

أولا: البنك الدولي :

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير(**IBRD**) ، المعروف بالبنك الدولي، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 187 مساهمين فيها. ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يتكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 25 مديرا تنفيذيا، يعملون في داخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديرا تنفيذيا، بينما تمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديرا تنفيذيا.

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معا مجموعة البنك الدولي.

تقدم المؤسستان المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية - (IDA) قروضا منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحا إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية، أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح.

وعلى العموم يقدم البنك الدولي، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات: القروض الاستثمارية وقروض سياسات التنمية.

ثانيا: صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة أنشي بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ويديره أعضائه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة، فهو يشرف على النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية، ويقوم الصندوق بما يلي:

- متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي وإطلاق اشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر
- تقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية، والعمل على إرساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي
- اقراض البلدان الاعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال الاصلاحات.
- تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى حكومات البلدان الاعضاء وبنوكها المركزية.

يحصل الصندوق على أمواله من بلدانه الأعضاء، ويمكنه استخدامها في اقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية، وتبعا لحجم الحصص الذي يعتمد في الأساس على الحجم الاقتصادي للبلدان الأعضاء، يتحدد عدد الأصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الاقراض الذي يوفره له الصندوق.

ويقدم الصندوق المساعدة للاقتصادات البلدان الأعضاء في إدارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشأن السياسات واقراض البلدان التي تمر بعسر مالي، ويتمثل دور الصندوق في ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول.

ثالثا: الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

لقد أنشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي أنشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وإن كانت ذات صلة، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول علي الاجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها ، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولا، بينما يقوم البنك الدولي أساسا بتقديم المساعدات الانمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.